

حزيران/ يونيو
2011

إصلاح أنظمة الأمن المصرية

قراءة في الصحف والأفكار المتعارف عليها والشائعات

بقلم توفيق أكليمندوس

منذ رحيل الرئيس مبارك، أضحت مسألة إصلاح القطاع الأمني رهاناً مركزياً وموضوع نقاش في مصر. في هذه الورقة، يقوم توفيق أكليمندوس، وهو خبير في القطاع وعارف دقيق بثشعباته، بتقديم تحليل عميق لمختلف المنظومات الأمنية والتي كانت تحتل مركزاً مهيماً في النظام السياسي. وقد استند في معالجته على الأفكار المتعارف عليها وقراءات الصحف والإشاعات. وهو يقدم لنا مقاربة غير تقليدية لقطاع الأمن في مصر. وهو يقترح بعض النقاط التي يعتقد أنها قد تكون الأكثر ملائمة لتحفيز عملية إصلاح القطاع الأمني، ومنها:

• على الرغم من ضرورة الحوار المجتمعي وإشراك المواطنين في النقاش حول إصلاح القطاع الأمني، فإن عملية الإصلاح لا يمكن أن تنجح إلا إذا قادها فاعل أو أكثر ممن تكون شرعيتهم ومعارفهم قائمة ومعترف بها من قبل أعضاء المؤسسات التي هي بحاجة للإصلاح. وبعبارة أخرى، من قبل عاملين حاليين أو سابقين في القطاع يتمتعون باحترام العاملين في مؤسسات الأمن؛

• المسألة المركزية المتعلقة بمراقبة والإشراف على نفقات المؤسسات الأمنية تحتاج على ما يبدو إلى مسار متدرج لمأسسة الممارسات التقييمية. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه قد تتمثل في تكليف لجان مؤلفة من قداماء هذه المؤسسات للقيام بهذه المهمة؛

• بما أن غالبية ضباط الأمن لم يعرفوا إلا بلداً سادت فيه حالة الطوارئ، فمن الملح إعادة سيادة القانون، ولو لزم الأمر في مرحلة أولى، قبول نصوص تشريعية زجرية. إن طبيعة التحديات الأمنية الجديدة تطرح مشاكل قانونية حقيقية حتى في الديمقراطيات المتقدمة؛

• على الرغم من أن هذه النقطة قد تبدو أقل إلحاحاً، فإن مسألة الخلفية الاجتماعية للعاملين في المؤسسات الأمنية تعتبر أساسية. فيجب النظر في تطبيق سياسة التمييز الإيجابي والتي تسمح للشباب من الطبقات المحرومة بأن يقبلوا في أكاديمية الشرطة أو الكلية الحربية. وهذا الأمر لا غنى عنه من أجل تحسين الممارسات والتخلص من الأحكام المسبقة على المدى الطويل؛

• يجب عدم إغفال أهمية صف الضباط في الجيش وأمناء الشرطة في الأمن. يجب إعادة النظر في تأهيل وتدريب هذه الفئات المحورية في المؤسسات الأمنية. ويجب أن يدرك رؤسائهم أهمية العمل الذي يقومون به وتصور آليات جديدة للترقيات الخاصة بهذه الفئة؛

• يجب أن لا تكلف القوات المسلحة أو المخابرات أو الأمن الوطني الجديد بمكافحة وقمع الفساد. مهامهم كثيرة وهذا الموضوع يحتاج إلى تدريب محدد.

بالخلاصة، يجيب توفيق أكليمندوس على السؤال المركزي: "كيف يمكن أرخاء قبضة المؤسسات الأمنية على المجتمع المصري؟" بالقول بأنه ليس من الممكن إصلاح نظام أو مؤسسات بدعوتها للانتحار. وهو يرى أن تعديل علاقة القوة بين مؤسسات الأمن وبعضها وبينها وبين المجتمع وباقى مؤسسات الدولة لن يتم (فقط) من خلال إصلاح الأجهزة الأمنية. فيجب العمل على تطوير مؤسسات أخرى قادرة على القيام بنفس المهام، وترشيد عمل مجمل الأجهزة الحكومية، وتأسيس نظام تعليمي فعال، الخ. وهذا يحتاج إلى الكثير من الجهد، ومن الوقت

العام. فلم تكن السلطات تلجأ إليها كثيراً قبل 28 كانون الثاني/يناير. لم يحدث ذلك سوى مرة واحدة طوال الثلاثين سنة الماضية، وكان ذلك في عام 1986 عندما تمرد عناصر في الأمن المركزي التابع لوزارة الداخلية. وقد نجح الجيش في الإمساك بزمام الأمور بفعالية بعد أن تدهورت الأوضاع حينها بدرجة كبيرة. مما أعطى انطباعاً بأن الجيش كان قد خطط لمثل هذه المهام واستعد لها بصورة جدية، ونعني هنا مهمة السيطرة على قطاع أو عدة قطاعات. لكن الأحداث الأخيرة قد أثبتت أن القوات المسلحة ليست مهياًة للمهام الاعتيادية في مجال حفظ الأمن اليومي والتعامل مع المظاهرات، وأنها في هذا المجال، لا يمكنها الحل محل الشرطة.

وزارة الداخلية هي من يوفر أكبر عدد من فرص العمل في مصر. ولقد كانت مباحث أمن الدولة التابعة للداخلية، والتي تم حلها مؤخراً، مكلفة ليس بمكافحة الإرهاب فحسب، بل بمراقبة أو قمع مختلف الفاعلين في المجالين السياسي والديني، سواء إن كان الأمر يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين أو الأحزاب المشروعة أو الإعلام أو رجال الدين من علماء ووعاظ وقسيسين أقباط أو مختلف الحركات الاحتجاجية.

وهناك مؤسسة ثالثة بالغة الأهمية وهي المخابرات العامة. هذا الجهاز مرتبط مباشرة برئيس الجمهورية، ومديره غالباً ما يكون منتزماً للسلك العسكري، كما أن معظم رجال المخابرات المعروفين كانوا يعملون سابقاً في القوات المسلحة، عدا بعض الحالات الاستثنائية. ويفترض أن يسهر هذا الجهاز على الأمن الخارجي للبلاد (بما في ذلك قضية مكافحة

من نافلة القول أن مختلف أجهزة الأمن المصرية كانت تهيمن على النظام السياسي في عهد حسني مبارك.¹

وكان الجيش الضامن الأول والأخير لأمن النظام. إذ تنص المادة 180 لدستور عام 1971 على أن مهمة الجيش هي الدفاع عن التراب الوطني وفقاً لأوامر رئيس الجمهورية الذي يشغل أيضاً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

"الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب"²

جدير بالذكر أن جملة "ملك للشعب" ليست مجرد أسلوب بلاغي، فقد وفرت للجيش أداة قانونية مكنت المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الابتعاد عن رئيس الدولة أثناء الأزمة التي أطاحت به³، تلك الأزمة التي اعتبرتها قيادات الجيش نتيجة منطقية لخطة توريث السلطة لجمال مبارك، وكذلك نتيجة للسياسات التي وضعها نجل الرئيس السابق.⁴

في الواقع، فإن القوات المسلحة كانت تحمي الحدود وكانت تشكل الملاذ الأخير لحفظ الأمن

¹ وفقاً لعدد 2007/04/13 من مجلة روز اليوسف فإن ميزانية الجيش بلغت 17.6 مليار جنيه مصري مقابل 9.1 مليار جنيه للجهاز الأمني. وينبغي إعادة النظر في هذه الأرقام مع أخذ نمو الاقتصاد المصري في الاعتبار. لكن هذه المعطيات تقدم فكرة عامة عن حجم الجهازين.

² دستور 1971 مراجعة 26 آذار/مارس 2007

³ انظر على سبيل المثال الحوار الذي أجرته صحيفة المصري اليوم في عدد 17 آذار/مارس 2011 مع اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومسؤول الشؤون القانونية

⁴ في نفس السياق، اعتبرت قيادات الجيش أن التعديلات الدستورية لعام 2007 كانت تهدف إلى إقصائها من النقاشات حول خلافة مبارك. وهو ما ألمح إليه القائد السابق للحرس الرئاسي صبري العدوي في حوار أجري مع صحيفة المصري اليوم في 25 نيسان/أبريل 2011

الإرهاب)⁵. لكنه قد يتدخل أحياناً في مهام الأمن الداخلي، وليس لمكافحة التجسس⁶ فحسب.

دور الأجهزة الأمنية وصلحياتها

كثيراً ما لعب أمن الدولة دور الوساطة بين أصحاب العمل والمضربين. كما أوكل الجيش بالتدخل لمواجهة أزمة الخبز، فمن المعروف أن للجيش قطاعاً زراعياً خاصاً به. كذلك لا يخفى على أحد أن المخابرات مكلفة بإدارة عدة ملفات حساسة في مجال السياسة الخارجية، ولاسيما العلاقات مع دول الجوار - السودان وإسرائيل وقطاع غزة، وربما العلاقات مع دول حوض النيل نظراً للأهمية الإستراتيجية لهذه القضية. في عهد جمال عبد الناصر كانت وزارة الخارجية تتضمن إدارة معنية بالوصل بين الدبلوماسيين والمخابرات، وربما لم يتغير هذا الوضع.

هذه المؤسسات الثلاث هي المقصودة بكلمة "الأمن" في مصر. لكنها ليست الوحيدة، فهناك الشرطة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية⁷ وهيئة الرقابة الإدارية والحرس الجمهوري⁸ وأمن رئاسة الجمهورية. وغالباً ما يكون الضابط المسئول عن الأمن الرئاسي

⁵ هناك عدة مؤسسات معنية بمكافحة الإرهاب، منها جهاز أمن الدولة ووزارة الخارجية ووزارة العدل وإدارة المخابرات العسكرية وربما الأزهر أيضاً

⁶ يحق لرئيس الجمهورية أن يكلف مختلف الأجهزة بمهام جديدة. في عهد جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر غالباً ما كانت المخابرات تدير عدة ملفات للأمن الداخلي. أما في عهد السادات وتحديداً قبل رحلته إلى القدس فلم تكن المخابرات تتدخل كثيراً في هذه الملفات. ويصعب أن نحدد ما كان يحدث في عهد مبارك بهذا الصدد.

⁷ تلعب الشرطة العسكرية دوراً هاماً في مرحلة ما بعد حسني مبارك. وترصد المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان انتهاكات وأعمال عنف يرتكبها عناصر هذا الجهاز. ومن الواضح أنه بعد انهيار جهاز الشرطة التقليدية، أصبحت الشرطة العسكرية مكلفة بملفات ليست من اختصاصها.

⁸ مهمة الحرس الرئاسي هي حماية رأس السلطة التنفيذية والنظام الجمهوري وتأمين الضيوف الرسميين ومراقبة المؤسسة الرئاسية ومبانيها. انظر الحوار الذي أجري مع صبري العدوي، القائد السابق للحرس، في صحيفة المصري اليوم عدد 25 نيسان/ أبريل 2011. وهو يؤكد أن قائد الحرس غالباً ما يعينه رئيس الجمهورية بناء على مقترح من وزير الدفاع.

عسكرياً ومخولاً لإعطاء أوامر لوزير الدفاع والداخلية.

وكانت العديد من الأجهزة واللجان لها صلاحية إعطاء رأيها في تعيين بعض الشخصيات في الدوائر العليا للدولة. لم يكن هذا الرأي ملزماً بالنسبة إلى رئيس الدولة لكنه في الغالب كان يؤخذ في الاعتبار. فيما يتعلق ببعض الوظائف في الوزارات كان السكوت يعني الرفض. ويقال كذلك إن هذه الأجهزة كانت تلعب دوراً مهماً في اختيار مرشحي الحزب الحاكم للانتخابات. وكان دور قوات الأمن حاسماً في الانتخابات الأخيرة. وهنا ينبغي أن نوضح أن أعمال العنف أثناء الحملة الانتخابية لم تكن حكرراً على حزب بعينه، بل كان كل مرشح يمارسها وفقاً لما يتوفر لديه من إمكانيات. لكن قوات الأمن كان بإمكانها أن تختار الحيداء أو عدمه، والوضع يختلف باختلاف الدوائر والانتخابات وإن كان التوجه نفسه يلاحظ في كل الانتخابات تقريباً.

كذلك بات من المتعارف عليه أن الأمن بإمكانه أن يرفض تعيين هذا الشخص أو ذلك في الجامعة، وأن يطلب نقل عالم ما إلى وظيفة تبعده عن الجمهور. وكان يمكنه أن يطلب من إحدى المجموعات الإعلامية ألا تنشر خبراً، لكن ذلك كان يحدث بصفة استثنائية. غير أن كوادر المخابرات كانوا يذكرون الصحافيين بهذه الرقابة من خلال طرح بعض الأسئلة أو التعليق على عمل هؤلاء الصحافيين. وكان من المتوقع، بل من المعروف أحياناً أن عدداً من الجامعيين أو الصحافيين الطموحين الذين كانوا يودون الوصول إلى منصب وزير أو رئيس لمجموعة إعلامية كانوا يحاولون البقاء على علاقة جيدة بالأجهزة الأمنية، وكانوا يُعدّون بلا أجر عدداً من الدراسات والتقارير والتحليلات. لكن هذه الإستراتيجية كانت سلاحاً ذا حدين لأن الأجهزة الأمنية قد يتراوح موقفها بين تقدير جهود هؤلاء أو احتقارهم.

وكان لأجهزة الأمن وكوادرها قول في بعض القضايا الاقتصادية والمالية الحساسة، إذ كانت تنتظر في طلبات المستثمرين في القطاع السياحي على سبيل المثال ولاسيما في سيناء، وذلك من خلال المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة والذي كان يترأسه

لواء. وكان لهذه الأجهزة الحق في إبطاء وتيرة الخصخصة خشية تداعياتها الاجتماعية.

كذلك فمن المعروف أن هذه الأجهزة كانت تعطي عدداً من المميزات لأعضائها منها مكافأة نهاية الخدمة وإمكانية التحول إلى مهنة جديدة والجمع بين معاش التقاعد وراتب ووظيفة جديدة ومجموعة من المعارف والاتصالات المفيدة، إضافة إلى خدمات صحية ذات جودة عالية بسعر منخفض والنوادي الترفيهية ووسائل النقل بسعر منخفض (حتى الجوية منها) وتسهيلات للدفع فيما يتعلق ببعض السلع والخدمات، وكذلك السكن المدعوم.

وعلى غرار معظم الوظائف الحكومية، فإن نظام الرواتب في القوات المسلحة والشرطة كان يتيح لذوي الرتب العليا التحكم في مستوى الأجور. من ناحية كانت العلاوات تضاعف الراتب حتى يبلغ أحياناً عشرة أضعاف⁹ ومن ناحية أخرى كانت الأجور تختلف باختلاف مكان العمل على سبيل المثال مما كان يؤدي أحياناً إلى مضاعفة الراتب. وليس معروفاً إذا كانت الأجهزة الأمنية كالمخابرات وأمن الدولة تحدد الأجور بنفس الطريقة الاعتيادية.

وكوادر هذه المؤسسات يتمتعون أيضاً بمؤهلات عالية تفتح لهم فرصاً بعد خروجهم من الخدمة. وهناك عدد كبير من لواءات أمن الدولة والعسكريين الذين أصبحوا نواباً في مجلس الشعب وإن كان عددهم أقل بكثير من عدد رجال الأعمال في البرلمان¹⁰. كما أن العديد من مديري مكاتب الوزراء وكبار الموظفين هم عسكريون سابقون والكثير من رؤساء وكوادر شركات القطاع العام هم أيضاً عسكريون سابقون ومهندسون عسكريون وهم موجودون

بصفة خاصة في قطاعات الاتصالات والنقل والإعلام والطاقة. كما يعمل بعضهم في مؤسسات أخرى كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما نجد العسكريين وضباط الشرطة في بعض هيئات السلطة المحلية، علاوة على تمثيلهم بمستويات قياسية في صفوف المحافظين. فالعديد منهم يصبحون رؤساء للمجالس المحلية ومجالس المحافظات، وهم حاضرون بأعداد كبيرة أيضاً في الاتحادات الرياضية. ثمة ضباط سابقون في الشرطة والجيش يشغلون وظيفة ثانية في القطاع الإداري أو إدارة الأمن في بعض الشركات الخاصة التي تعمل أحياناً مع الأجهزة الأمنية. ومعروف أنه في عقدي السبعينات والثمانينات وحتى في مطلع التسعينات كان بعض الضباط قد انضموا إلى حركات متطرفة. وغداة اغتيال الرئيس السادات تم فصل بعض الضباط المشتبه بهم.

إن وزير الدفاع الحالي والذي يشغل منصبه منذ عقدين على دراية عالية بالملفات الأمنية. وكان من أهم ما كلف به تأمين الجيش. ويبدو أنه نجح في ذلك. فهناك اتفاق بين المحللين على أن الضباط يخضعون لمراقبة مستمرة وأن أي ضابط يتردد على بعض المساجد أو الأوساط الإسلامية المتشددة أو يتردد أحد أفراد عائلته على مثل هذه الأوساط يتم إقصاؤه على الفور. فالنظام ينظر إلى الجيش كخط أحمر لا يمكن تجاوزه. ويفترض أن يكون الإخوان المسلمون واعين بذلك. ولكن من الممكن أن تحدث ثغرات في أية شبكة كانت، ومع تقدم تجنيد الإخوان منذ عام 2005 والتدابير الأمنية التي اتخذتها الجماعة أصبح بإمكانها تجنيد بعض الضباط من جديد، وإن على نطاق ضيق. والاحتمال نفسه وارد بالنسبة إلى الأجهزة الأخرى.¹¹

⁹ لقد حصلت على هذه المعلومات من ضباط وصحافيين. وقد أكدت الصحافة بالفعل أن المكافآت الشهرية لوزير الداخلية السابق كانت تبلغ ثلاثة ملايين جنيه مصري، أي ما يعادل 350.000 أو 400.000 يورو وفقاً لسعر الصرف، بينما كان راتبه لا يتجاوز 200.000 جنيه. انظر على سبيل المثال القدس العربي عدد 21 نيسان/ أبريل 2011 الذي يستند إلى قاض في محكمة النقض.

¹⁰ بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 كان كل نائب من أصل عشرة أو من أصل ثمانية لواء شرطة سابق

¹¹ ولكن من الممكن أن يكون هذا التوجه حاضراً في جهاز الشرطة - باستثناء أمن الدولة - أكثر بكثير منه في أي جهاز آخر. فالأعداد كبيرة في هذا الجهاز الأمني مما يُصعب عملية المراقبة. وتذكر جريدة الكرامة في عدد 20/02/2007 وجود الإخوان المسلمين بين أفراد الشرطة والقضاء، فيقول الصحافي إن الإخوان لديهم عدد من الملفات السرية التي يتعاملون معها بحذر شديد كملف القضاة وضباط الشرطة الأعضاء في الجماعة التي أنشأت جهازاً سرياً خاصاً بالأفراد الذين يشغلون مناصب حساسة في الدولة. وهذا الجهاز تحت

للجيش في القطاع الزراعي وقطاع البناء والأشغال العامة بشعبية كبيرة.

وقد ظلت هذه المؤسسة تسعى إلى العمل في تكتم وسرية، وإلى تفادي أي حديث عن دورها السياسي وعن ضباطها. فعلى سبيل المثال لم نكن نعرف قبل العاشر من شباط/ فبراير الماضي هوية أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووظائف هذا المجلس وصلحياته. كل ما كان معروفاً للجمهور هو أن رئيس الجمهورية كان أيضاً قائداً لهذا المجلس الذي كان يضم ما بين عشرين وثلاثين لواءً.

أما صورة المخابرات العامة فقد تغيرت على مدار السنين. لكنها تحظى حالياً باحترام شعبي. كان ينظر إليها بصورة سلبية في عقد السبعينات في إطار تداعيات انتهاء الحقبة الناصرية. إذ قدم خصوم عبد الناصر بعض البراهين على أن فترة حكمه تميزت بتعسف المخابرات وانتشار التعذيب وكذلك بتجاوزات منهجية ومستمرة لهذا الجهاز. وهو حديث قابل للنقاش والجدل. لكن الوضع تغير في الثمانينات عندما ركزت بعض الكتب والأفلام والمسلسلات على دور هذه المؤسسة في الكفاح ضد إسرائيل وانتشرت حينها صورة إيجابية لرجال يواجهون المخاطر ويسهرون على أمن الوطن ويفدونهم بأرواحهم.¹² ومع التعريف باسم مدير هذه المؤسسة الذي كان يُنظر إليه كشخص نزيه وكفاء لمهامه ومدتهش من حيث التزامه ضبط النفس والهدوء (كما شاهدنا في جنازة ياسر عرفات)، فقد أدى ذلك كله إلى تحسين صورة المخابرات. وقد ساهمت بعض السير الذاتية للضباط في إضفاء صورة أكثر إنسانية على المخابرات والعاملين فيها وعلى تحويلها في

ولا يُعرف ما إذا كانت هذه المؤسسات تشهد تطوراً على غرار ما رأيناه في قطاعاتٍ عدة من المجتمع المصري أو في بلدان أخرى من الشرق الأوسط كإسرائيل. وأعني بذلك الضغط الذي تمارسه بعض الكوادر للتوفيق بين ممارسة العمل وتطبيق القوانين الإلهية، لكي يصبح كل عمل يؤديه الموظفون حلالاً. مما يطرح إشكالية التوافق بين المنطق الأمني والمنطق الديني، وحق الدولة في ممارسة سيادتها وإعطاء أوامر لا تتماشى بالضرورة مع القانون الإلهي.

صورة أجهزة الأمن

جدير بالذكر أن صورة هذه المؤسسات قد تغيرت لدى الرأي العام. لطالما كانت القوات المسلحة تحظى باحترام الشعب أكثر من أية مؤسسة أخرى. وقد أجمعت مختلف الإحصاءات، وإن لم تكن كثيرة، على هذه الفكرة. فقد نجح الجيش في إعطاء انطباع بأنه إدارة قانونية رشيدة وعائلة موحدة ومتكاتفه. وينظر إلى هذه المؤسسة بصفتها الأفضل أداءً والأكثر حداثة والأقل فساداً في البلاد، كما يرى الرأي العام أنها تضم العدد الأكبر من النوابغ والشخصيات النزيهة والمحترمة.

وفي الواقع، لا شك في أنها الأقل ظمناً للقراء وأنها من يبذل الجهد الأكبر لمساعدتهم. ولذا يرى فيها الكثيرون حصناً منيعاً للهوية المصرية. كما تحظى النشاطات الاقتصادية

سيطرة الرجل القوي في الإخوان خيرت الشاطر. ملف الشرطة كان في يد صلاح شادي قبل أن ينتقل إلى محمد طوسون، الذي كان ضابط شرطة في المنيا وأصبح محامياً وكلف بملف المحامين في الجماعة. كما يؤكد الصحفي أن معظم ضباط الشرطة الذين انضموا من الإخوان من الصعيد أو لديهم أصول صعيدية. ويقدر حالياً عدد هؤلاء بمائة واثني عشر. ووفقاً لمصادر في الشرطة فإن الإخوان ينظمون نشاطات الأعضاء أصحاب المناصب الحساسة. فلا يمكن أن يلتقوا غيرهم من الإخوان سوى في إطار عضوية الأسرة التي ينتمون إليها، ولا يمكنهم حضور أية كتيبة من كتائب الجماعة أو تظاهرة من تظاهراتها ولا يلتقون بصفة عامة أكثر من مرة في الشهر، وذلك لتقليل المخاطر. وقد طلب مكتب المرشد العام مؤخراً من هذه الأسر ألا تجتمع حتى إشعار آخر. من المستحيل التحقق من هذه المعلومات لكنها واردة. وينبغي أن أذكر هنا أن القضاة الذين أشار إليهم المقال قد نفوا ذلك نفيًا قاطعاً. لكنهم ما كانوا ليؤكدوا هذا الخبر ولو كان صحيحاً.

¹² انظر على سبيل المثال الحوار الذي أجري مع عمر سليمان في صحيفة العالم اليوم عدد 2007/03/28، حيث كان يؤكد أنه يعمل من السادسة صباحاً (أي قبل أن يستيقظ حسني مبارك بساعة) وحتى الحادية عشرة مساءً. ولم يكن يمضي سوى ساعة واحدة مع عائلته قبل أن يتناول عشاءً سريعاً ويذهب للنوم عند منتصف الليل. وكان يمارس الرياضة ساعة يومياً ويعطي لموظفيه المهلة نفسها لممارسة الرياضة. وأكد أنه كان يعشق السينما لكن آخر فيلم شاهده هو "حلي بالك من زوزو" وهو فيلم يعود لعقد السبعينات...

الشرطة ليس لديه الكثير من المعلومات حول البرادعي.

في نهاية التحقيق قيل له إن أنصار البرادعي سيتمكنون من العمل بحرية شرط ألا يسهم عملهم في زعزعة استقرار البلاد وأمنها. وأضاف الضابطان أن توقيف أنصار البرادعي وكذا توقيف الإخوان مرده الافتقار إلى الخبرة في التعامل مع هذين الملفين. وانتهى التحقيق باعتذار الضابطين للناشط، مؤكداً أنه كان لديهما أوامر للقيام بذلك.

جدير بالذكر في هذا السياق أن واحداً من الاتهامات الموجهة لأمن الدولة لم يكن صحيحاً. فكثيراً ما يقال إن هذا الجهاز يلفق اتهامات بلا أساس لخصوم النظام السياسي. فأمن الدولة لم يكن بحاجة لتلقيق الاتهامات لأن أي نشاط سياسي تقريباً يمكن تصنيفه على أنه غير قانوني بل وأحياناً على أنه عمل إجرامي. فمثلاً، كان انتماء فرد لجماعة الإخوان المسلمين يعني انه عضو في جماعة محظورة. والأكد أن أمن الدولة قد يكون ارتكب أخطاء وكانت تنقصه الأدلة الملموسة لإثبات ما كان ينسبه إلى المعارضة. فهو كان يقرر من تلقاء نفسه أو بأوامر من السلطة توقيف بعض الفاعلين وإسناد ذلك إلى مبررات قانونية غير صحيحة. لكن الجهاز بصفة عامة لم يكن يلفق الأحداث.¹⁴

ثمة عدة مقالات صحافية تندد بتدخل جهاز أمن الدولة في شتى الملفات وبغياب رؤية سياسية لدى الجهاز المذكور وبفرضه لمشاغل أمنية غير مشروعة وضغطه على الصحافيين

بعض الأحيان إلى أسطورة تمجد عمل هؤلاء.¹³ ولا يشكل عمل هذه المؤسسة موضع جدل لدى الرأي العام.

جهاز الشرطة من جانبه لم يحظ بأية شعبية في الماضي، وما زال على الصورة نفسها. هناك عدة مبررات لذلك وإن لم تكن سليمة في بعض الأحيان. فلم يعترف للشرطة بما ضحت به من أرواح في مكافحة الجماعات الإسلامية المسلحة. وبقي الوضع على ما هو عليه لاسيما عندما فتحت الشرطة النار على المتظاهرين وقمعت الحركة الاحتجاجية بعنف شديد في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير الماضيين. ولكن حتى قبل الوصول إلى هذه المرحلة التي بدت نتيجة حتمية لمنطق القمع الذي اتبعه نظام غير قائم على سيادة القانون، فإن الرأي العام كان يرى العنف واللجوء إلى التعذيب مع النشاط الجهاديين، والقمع المفرط والبشع في بعض الحالات للمظاهرات، إضافة إلى عمليات الاختطاف المؤقتة للمعارضين، وممارسة الأمن وجهاز القمع الذي واجه الجمهور بشكل مباشر.

وكان أفراد هذا الجهاز منهكين من ضغط العمل. هؤلاء الضباط كانوا يوقفون مواطنين بدوافع سياسية أو لاعتبارات لا علاقة لها بتطبيق القانون وبمكافحة الجريمة، ونعني ممارسة الشرطة للابتزاز ومضايقة بعض الفاعلين السياسيين أو قطع الاتصالات بين أعضاء قوة سياسية معروفة بخصومتها مع النظام أو جمع المعلومات عن حركات المعارضة.

أ) التعامل مع الحركة الاحتجاجية والمعارضة السياسية والدينية

في عدد صحيفة الشروق الصادر في 17 أيلول/سبتمبر 2010 روى أحد النشطاء اعتقاله لمدة ثلاثين ساعة. وقد طرحت عليه أسئلة حول نشاطات محمد البرادعي ومصادر تمويل حملته ونواياه. وقال له ضابطان إنه قد تم توقيفه لأن

¹⁴ هناك استثناءات قليلة معروفة، ومحمّل أن تكتشف وقائع أخرى في المستقبل. فيما يلي مثالان: (أ) حكى أيمن نور عن محاولات تشويه صورته عن طريق محاولة إثبات أن تلقى تمويلاً من الخارج. ولتحقيق هذا الغرض، تم تليفق قصة مبهمة عن شكايات تحمل اسمه؛ (ب) اتهام مجموعات فلسطينية من قطاع غزة بالقيام بعمليات إرهابية على الأراضي المصرية. فقد ورد في أحد المقالات التي نشرت مؤخراً في الصحافة المصرية أن هذه الاتهامات تدخل في إطار حرب بين أمن الدولة وجهاز المخابرات إذ أن ملف قطاع غزة كان من اختصاص المخابرات، واتهام الفلسطينيين كان بالتالي وسيلة يتصل بها أمن الدولة من المسؤولية ليحملها لجهاز أمني آخر. انظر مقال عادل حمودة في صحيفة الفجر، عدد 9 أيار/مايو 2011. ينبغي التحقق مما أورده عادل حمودة لكن فرضيته تبدو منطقية على أية حال.

¹³ لقد نشر كل من صلاح نصر وكمال رفعت وأمين هويدي وأحمد كامل وقتحي الديب وعبد الفتاح أبو الفضل ومحمد شكري حافظ وسامي شرف ومحمد غانم سيرهم الذاتية. كما كتب الصحافي نبيل عمر سيرة ضابط المخابرات محمد نسيم. وليست هذه القائمة بالشاملة.

والجامعيين والعمداء والعلماء. ولكن هناك مقالات أخرى تسهم في تجاوز الشجب والتنديد للتوصل إلى تحليل أعمق.

بعض هذه المقالات يشير إلى المشاكل التي تواجهها قوات الأمن في غياب إعداد ملائم للكوادر وصعوبة التنسيق بين القوات ومختلف المحافظات في الوقت الذي كان ينتقل فيه بعض النشطاء الإسلاميين من مكان إلى آخر أو ينفذون عمليات بعيداً عن قاعدتهم المعتادة. كما كانت هذه القوات تواجه مشكلة عدم تماشي استراتيجيات العاصمة مع باقي المحافظات.

وأصبحت لدينا الآن شهادات لبعض العناصر السابقين في الجهاز الأمنية ومنها شهادة العميد حسين حمودة¹⁵ الذي يروي أن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق وإحدى أهم الشخصيات في جهاز أمن الدولة كان يقول له: "أن ترى الخير في الآخرين وأن تشعر بالقناعة، فهذه ميزة لدى البشر ورزيلة لدى ضابط أمن الدولة". ويعتبر العميد حمودة أن هذا المبدأ هو الذي كان يحرك الجهاز بأكمله. ويضيف: "في هذا الجهاز كان الجميع مداناً حتى تثبت براءته. وكان يعتبر من باب الخطأ أن يسند الضابط حكمه على المتهم من خلال المعلومات التي حصل عليها. فكان من الضروري توسيع دائرة المشتبه بهم بصفة مستمرة. كما كان ينبغي عند حدوث جريمة في أحد الأحياء أن يغلق هذا الحي وأن يعتقل نصف سكانه. بعدها كان يتم ضربهم حتى يظهر المذنب".

خلال هذا الحوار عرف حمودة مهمة أمن الدولة كما يلي: هو جهاز تخابر مؤلف من عدة قطاعات لكل منها مهمة ووظيفة. فهناك على سبيل المثال التحليل والوقاية وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب. وكان هناك قطاع مخصص لكل شريحة من المواطنين ولكل نوع من النشاطات والمؤسسات. هذا الجهاز كان يجمع المعلومات ويعرضها على صناع القرار والأجهزة الأخرى المعنية بالتحقيق. وبالطبع كان هذا الجهاز يتصنت على كل المكالمات التليفونية.

في المقابل يؤكد حمودة أن ضباط أمن الدولة لم يكونوا الأسوأ. بل كانوا "الأظف" على حد تعبيره، لجهة أصولهم الاجتماعية وكذلك تدريبهم. من يرغب الدخول في هذا الجهاز كان يمر أولاً بما يسمى بكشف الهيئة، وهو نوع من الاختبار للأصول الاجتماعية ورأس المال الثقافي للفرد، وذلك بهدف إقصاء ذوي الأصول المتواضعة. بالطبع فإن التقارير السرية لهذا التقييم كانت تلعب دوراً أساسياً في التعيين أو عدمه. كان من المحبذ أن يكون الضابط قد خدم سابقاً في الأمن العام، أي الجنائي، ليكون على دراية بأمور الضرب والتعذيب. وأن يكون متمكناً من تقنيات التحقيق. وأن تكون له مصادر ومعارف و"سكك" بالتعبير المصري. كذلك كان يقاس مستوى ذكاء هؤلاء الضباط، وبالطبع كانت الوساطة مفيدة في معظم الأحيان.

كانت الأولوية إذن للضباط الآتين من القطاع الجنائي. إن مرور ضباط أمن الدولة بقطاع الأمن العام أولاً يجعلهم أكثر عنفاً وصلابة. الأمر الذي كان يمنعهم من التمييز بين مرتكبي الجنايات وبين المعارضين، أو بعبارة أخرى لم يكونوا قادرين على التمييز بين "زبائن" المباحث الجنائية وزبائن أمن الدولة. كان من المعتاد ضرب المنتهين إلى المجموعة الأولى بينما كان البعد الفكري أهم مع المجموعة الأخرى. وكان من المهم معرفة العقائد السياسية والتمييز بين دقائقها.

ويقول حمودة أن العمل كضابط أمن دولة لم يكن مربحاً جداً، إلا للرتب العليا. لكنه كان عملاً ذا هبة ومقام، وكان يوفر نوعاً من الحصانة وكذلك من الفخر، لاسيما عندما كان الوزراء يرجفون أثناء استقبالهم لأحد ضباط أمن الدولة. وكان لبعض هؤلاء الضباط سلطة كبيرة فيما يتعلق بالتعيينات، بدءاً بتعيين عمدة قرية ووصولاً إلى تعيين وزير في الحكومة.

ويأسف حمودة لدخول الضرب والتعذيب في أخلاقيات الشرطة بصفة عامة. ويقول أن الشعب بات يرى هذه الممارسة كأمر روتيني اعتيادي حتى ظهرت قضية عماد الكبير وهو مواطن تعرض للضرب والتعذيب دون مبرر، وكذلك عدة قضايا وأشرطة تصور الإفراط في الضرب، وكلها عناصر ساهمت في إسقاط

¹⁵ انظر صحيفة الشروق، عدد الجمعة 8 نيسان/ أبريل 2011

حاجز الخوف. لكن الأمر تحول من نقيض إلى آخر، فالمواطن المصري أصبح يجرؤ على كل شيء في تعاملاته مع رجال الشرطة، باستثناء أمن الدولة. صحيح أن أمن الدولة كان يشكل حالة خاصة إذ لم يكن يخضع لأية رقابة وكان جمال مبارك يشرف عليه وفقاً لحمودة الذي يؤكد أنه بعد عودة نجل الرئيس السابق إلى القاهرة للانخراط في الحياة السياسية والوقوف إلى جانب والده، كان قد تولى إدارة الملف الأمني. الوزير حبيب العادلي الذي كان يشغل منصبه منذ عام 1997 كان يسمى في بعض دوائر الشرطة بالعقل المدبر لمشروع توريث السلطة. وكان مسؤول أمن الدولة هو السكرتير الشخصي للعادلي.

ويقترح حمودة في هذا المقال عدداً من الإصلاحات ومنها ظهور اسم كل ضابط على زيه لتسهيل تقديم الشكاوى وتطوير العنصر النسائي في هذا الجهاز لإدارة القضايا التي تتضمن نساءً وتطوير رقابة قضائية وبرلمانية وشعبية لهذا الجهاز. لقد كانت هناك بالفعل رقابة برلمانية لم تتجاوز الحد النظري، فلجنة الأمن في مجلس الشعب كانت مكونة من لواءات في أمن الدولة...

ومع كشف العديد من القضايا بعد سقوط النظام السابق أصبح من الممكن الحديث عن العنف الممارس ضد المتظاهرين المدنيين من طرف أعضاء مجموعات تابعة لوزارة الداخلية لا يرتدون الزي الرسمي ولا يمكن التعرف عليهم.

لقد نشرت جريدة الأهرام الدولي في عدد 12 نيسان/ أبريل مقالاً هاماً نقلاً عن صحيفة الأسبوع بعنوان "خصخصة الأمن" في عهد حبيب العادلي (ويبدو التعبير غير ملائم هنا). ويقول كاتب المقال إن النظام استثمر ملايين الدولارات لإعداد الكوادر المكلفة بقمع المتظاهرين. ويفسر الصحافي هذه العملية بالطريقة التالية:

في عام 2002 بدأت إعادة هيكلة الحزب الوطني الديموقراطي، أي "صعود جمال" بتعبير آخر. جمال مبارك والمقربون منه كانوا قد درسوا في لندن تجربة حزب العمال البريطاني. وبالطبع لم تكن الأفكار السياسية

والاقتصادية لهذا الحزب تهمهم، بل كانوا مهتمين بتقنيات الاتصال والدعاية لهذا الحزب وكيفية الإطاحة بالخصوم السياسيين. وعاد جمال وأصدقائه من لندن، وأحيطوا علماء بالخطة الأمنية التي وضعها حبيب العادلي والتي كانت تتماشى تماماً مع توجهاتهم الفكرية. ويبدو أن العادلي كان على علم بما جرى في لندن. (في هذه النقطة يبدي الصحافي دهشة غير مبررة، فالكل يعرف أن العادلي كان مقرباً من نجل الرئيس السابق). في المجمل كان هذا المشروع يقوم على "خصخصة" بعض النشاطات الأمنية وتكوين فرق أمنية "غير نظامية"، أي مجموعات مرتبطة بوزارة الداخلية ويحركها الضباط لكن أعضائها لا يعملون رسمياً في الداخلية. ويمكن تشبيه هذه الخطة بالعلاقات التي تربط بين الإف بي أي الأمريكي والبنطاغون من جانب بشركات أمنية خاصة من جانب آخر، تكلف بتدريب العناصر وبحماية بعض المؤسسات وأيضاً بالقيام ببعض الأعمال المتدنية إذا لزم الأمر.

كان العادلي خبيراً في المجال الأمني، لذا فقد تنبأ بما سوف يثار من قضايا في مجال حقوق الإنسان (وهنا يقصد الصحافي الموارد التي ستوفرها وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة للمعارضين بما في ذلك القنوات التلفزيونية الجديدة وكاميرات الهواتف المحمولة والإنترنت). كما لاحظ أن الولايات المتحدة أصبحت على دراية بالكافة السياسية للقمع في الدول العربية، وأنها بالتالي لن تتساهل مع عمليات القمع هذه. لذا فقد أعد خطة للحد من تدخل قوات الشرطة في عمليات القمع وانتهاك حقوق المعارضة.¹⁶

بالنسبة إلى العادلي فإن الفوائد من تشكيل هذه الفرق غير النظامية كانت عديدة ومنها تقليص الضغوط السياسية والإعلامية على جهاز الدولة عند قمع المظاهرات. مما قد يساعد على عرض الأمور وكأنها مجرد مواجهات عنيفة بين خصوم الحزب الوطني الديموقراطي وأنصاره.

¹⁶توضح شهادات الإسلاميين المتشددين الذين أطلق سراحهم بعد سقوط النظام أن ظروف اعتقالهم تحسنت كثيراً عند هذه المرحلة

لكسر إضراب السكك الحديدية جزئياً. ولعل مجرد وجود أمن الدولة خلال المفاوضات يشكل تهديداً مبطناً في حد ذاته.

ج) المشكلات الهيكلية والتجاوزات

جدير بالذكر أن معظم ضباط الشرطة الذين يخدمون حالياً لم يعرفوا طيلة خدمتهم نظاماً سوى قانون الطوارئ. وليس من الواقعي أن نتخيل أنهم سيتمكنون من التأقلم مع سيادة القانون.¹⁸

لقد تطرق عدد من المقالات الصحافية التي نشرت بعد سقوط مبارك إلى فساد الشرطة وبعض الأجهزة الأخرى.

وتحدثت عدة مقالات عما سمي بـ"خصخصة أقسام الشرطة"¹⁹. إذ يذكر البعض ما تعرضوا له من ابتزاز في أقسام شرطة العاصمة حيث يتم توقيف مواطنين عاديين دون سبب ثم التفاوض مع عائلاتهم على إطلاق سراحهم.²⁰ هذه العملية التي وصفت باليومية والتي يعد ضحاياها بالآلاف من التدايعات السلبية لقانون الطوارئ.

ويذكر البعض الآخر فساد أجهزة الرقابة وهي مسألة تتجاوز تماماً وزارة الداخلية²¹. إذ يُرَجَّح حصول كوادر في هذه الأجهزة على منح من الدولة في هيئة أراض بأسعار رمزية وبفائدة منخفضة. أعاد هؤلاء الكوادر بيعها بسرعة ليصبحوا مليونيرات. وتخضع كل وزارة لأحد أجهزة الرقابة. وقبل بضع سنوات كانت مراقبة

¹⁸ هذا ما تؤكد كريمة كمال في صحيفة البديل، عدد 2008/05/29

¹⁹ التعبير أتى في مقال لخالد السرجاني نشر في صحيفة الدستور في تشرين الثاني/نوفمبر 2008

²⁰ يصف الصحافي هنا موقفاً كاد يتعرض إليه: يتم توقيف الفرد في الشارع وطلب أوراق هويته. وإن لم تكن هذه الأوراق متوفرة فإن ذلك يسهل مهمة عنصر الشرطة الذي يوقف المرء رسمياً. وإن كان الأخير يحمل أية مواد غير مشروعة يتم توقيفه أيضاً. وإن كان الشخص يحمل كل أوراقه وليس هناك أي داع ظاهر لتوقيفه، يقال له إنه قد حكم عليه غيبياً بالسجن لارتكابه إحدى المخالفات وإنه عليه الذهاب إلى قسم الشرطة. عندها يفكر الموقوف في دفع بقتيش أو يتبع الشرطي معتقداً أن هناك سوء تفاهم. ويبقى الشخص محتجزاً حتى تأتي أسسته للتفاوض على إطلاق سراحه

²¹ انظر مقالات جمال الشناوي في صحيفة الدستور

وقد يكون ذلك مفيداً بصفة خاصة في فترات الانتخابات. لقد تحدث العادلي عن الدروس المستفادة من التجربة الجزائرية وحظي خطابه بالكثير من الإعجاب. وقدم له قادة الحزب الوطني الديمقراطي شيكاً على بياض بكل معاني الكلمة. ومن هنا أوكل العادلي لبعض معاونيه مهمة وضع خطة كاملة ودراسة سجلات الشركات الأمنية الخاصة التي كانت ستدرب هذه الفرق الخاصة.

وقد وقع العادلي اتفاقاً سرياً مع شركة غاري جاكسون لإعداد الكوادر المتخصصة في مكافحة الإرهاب. هؤلاء الكوادر تحولوا فيما بعد إلى قادة فرق الموت. وهنا يعطي المقال تفاصيل حول تدريب الكوادر ويتساءل ما إذا كانت هذه الفرق قد نظمت عمليات اغتيال غامضة في مصر لتنسبها إلى الإسلاميين. بل يذهب المقال إلى حد اتهامها بتنظيم حرائق القطارات، ولا يبدو ذلك وارداً.

ب) دور أمن الدول في النزاعات الاجتماعية

لا يقتصر هذا الدور على القمع. فرغم وجود القمع كان الأمن أحياناً يسد ثغرات بيروقراطية الدولة ويلعب دور الوسيط في النزاعات الاجتماعية.

يشير مقال نشر في شباط فبراير 2009 في صحيفة البديل¹⁷ اليومية إلى أن إضراب الصيادلة الذي وقع قبلها ببضع أشهر كان الأمن قد تدخل لتهدئة الأوضاع واقتراح وساطته بين النقابة ووزارة المالية. وقد نظم ممثلو الأمن المفاوضات بين النقابيين ومدوبي وزارتي الصحة والمالية.

ويكشف المقال نفسه عن أن مجلس إدارة السكك الحديدية ولجان النقابات قد شكرت أمن الدولة رسمياً على دوره في تحقيق الاستجابة لمطالب النقابات وإنهاء النزاع بين الإدارة والموظفين. وفي هذا النزاع كان أمن الدولة قد وجد للركاب وسائل نقل بديلة. بالطبع تضيف صحيفة البديل أن الأمن كان يلجأ للعنف وللتهديد أحياناً. ففي الإضراب الأخير للسكك الحديدية، قام جهاز أمن الدولة بإحضار سائقين آخرين للقطارات

¹⁷ البديل، عدد 19 شباط/فبراير 2009

وزارة الإسكان فرصة ذهبية بالنسبة إلى كوادر الجهاز. فكان يجري يومياً الاستعانة بوزير الإسكان ومدير مكتبه لطلب منح أراض لبعض الشخصيات الهامة في هذه الأجهزة. وبعد الحصول على الأرض كان يتم بيعها بأقصى سرعة للمضاربين.

في شباط/ فبراير 2007، تطرق مقال في صحيفة المصري اليوم إلى مشكلة "أمناء الشرطة"²². يشغل أمين الشرطة في الجهاز الأمني مكانة تشبه مكانة عامل التنظيف في الشركات. بمعنى أنه لا يحتل مكانة عالية في تسلسل الرتب، لكن وظيفته ضرورية وتمكنه من عرقلة كل شيء إذا أراد ذلك. ويؤكد الصحافي في مقاله أن أمناء الشرطة كانوا وراء معظم التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. لكن أهميتهم كانت تجعل الوزارة تغض الطرف. وتكمن أهمية الأمناء في أنهم يقودون التحقيقات ويقدمون التقارير للضابط المسؤول. أحياناً ما يعملون أربع عشرة ساعة في اليوم ولا ينامون أحياناً، كل ذلك مقابل أجر منخفض...

كذلك فقد تطرق صحافي للعنف في الشرطة، في مقال في صحيفة المصري اليوم²³ مؤكداً أن العنف لم يكن منهجياً ومنظماً وأنه كان موجوداً بصفة أساسية في الأحياء الفقيرة. والمسؤولون في معظم الأحيان هم ضباط شباب متأثرون بالقليل من السلطة التي يحظون بها، أو أمناء الشرطة المنتمون إلى الطبقات الفقيرة على غرار ضحاياهم. ثمة مشكلة تدريب رجال الشرطة كما أن هؤلاء يعانون ضعفاً في الوقت يجعلهم يعتقدون أن الضرب سيؤدي إلى إنهاء التحقيق بشكل أسرع.

ويبدو من المهم هنا الإشارة لمقال مهم تطرق إلى امتحانات القبول لأكاديمية الشرطة وأثار مسألة الأصول الاجتماعية لضباط الشرطة²⁴. يبدو أن هناك أربعة شروط غير معلنة في

أكاديمية الشرطة، منها شرطان اجتماعيان وآخران سياسيان. بالنسبة إلى البعد الاجتماعي، يتم إقصاء كل من يأتون من أوساط "غير ملائمة" وكذلك كل من لديهم ولايات خارجية. أما البعد السياسي فيقضي بإقصاء كل من لديهم صلة عائلية بأفراد منتمين إلى الإخوان أو أية جماعات إسلامية أخرى، بما في ذلك الحاصلين على الثانوية الأزهرية، إضافة إلى كل من يعتبر من الخونة المحتملين. لقد بلغت أكاديمية الشرطة الثانية والتسعين من العمر، وعلى مدار التسعة عقود هذه لم يتم قبول أزهرى واحد في صفوفها. كذلك فإن الأقباط ضحايا نظام الكوتا: فلا تزيد نسبتهم عن 2% في كل دفعة. ولا يعبر ذلك عن تعصب إسلامي، بل بالعكس، عن رفض لأي ولاء ديني. ويبدو أنه لا يمكن للأقباط الوصول إلى المناصب الأمنية الحساسة. كذلك يتم إقصاء كل من يمارس والداه مهنة "هامشية" بمعنى مهنة لا يمكن تحديد مضمونها بوضوح.

اعتبارات عامة

إن نمو الأجهزة الأمنية ومركزيتها رد على حالة موضوعية شديدة الخطورة. وإن التذكير بذلك ليس إنكاراً لسوء هذه الأوضاع ولتداعياتها السلبية. كذلك فإننا لا ننسى أن المؤسسات قادرة على فرض لغتها وفرض الحاجات التي تعطيها شرعيتها واستمراريتها.

جدير بالذكر أن الخطاب السياسي الرسمي والمعارض قد تبني مصطلحات الأمن. فإذا أراد أحد أن يتحدث عن مسألة شديدة الأهمية، سيقول إنها قضية أمن قومي. بذلك أصبح مستقبل التعليم مسألة أمن قومي، وأصبحت خصخصة القطاع الأمني مسألة تؤثر سلبياً أو إيجابياً في الأمن القومي، ناهيك عن القضايا الدينية أو الأوضاع في سيناء. إن هيمنة أجهزة الأمن بصفة مستمرة والتي توفر لهذه الأجهزة المعلومات والأدوات اللازمة لقراءة الأوضاع والعناصر اللغوية والخطابية المعتمدة في النقاشات حتى على رأس الدولة وفي صنع القرار كلها عناصر حقيقية.

إن التذكير بالبعد الموضوعي لهذا الوضع لا يعني إنكار هيمنة الأجهزة الأمنية التي خلقت

²² انظر مقال خيرى رمضان وهو صحافي مقرب من النظام السابق، في عدد 2007/02/06 لصحيفة المصري اليوم

²³ انظر مقال آخر لخيرى رمضان في المصري اليوم، عدد 2007/04/15

²⁴ انظر مقالاً هاماً في جريدة صوت الأمة عدد 2009/08/08

عدداً من الدوائر المفرغة. فكون الأجهزة الأمنية تسد ثغرات أجهزة الدولة الأخرى من شأنه أن يزيد من حجم هذه الثغرات. فالمؤسسات التي تنجح في أداء مهامها بنجاح تحصل على مصداقية أكبر بكثير من غيرها من المؤسسات التي ينظر إليها على أنها ليست كفاءً. فالعديد من الموظفين والمسؤولين كانوا يأخذون احتياطهم من خلال استشارة الجهاز الأمني في بعض القضايا، وإن لم يفرض القانون مثل هذه الاستشارة. كما أن أهمية الجهاز الأمني كانت تنبع بصفة كبيرة من نظرة الفاعلين الآخرين لهذا الجهاز على أنه مهم. فكثيراً ما يبحث اللاعبون المدنيون عن حماية هذا الجهاز ودعمه مما يسهم في زيادة هيمنته.

قبل سقوط مبارك كان من الشائك اقتراح أية إصلاحات لأية مؤسسة بينما كانت طريقة عملها الرسمية وغير الرسمية وشبكتها وهيكل تفاعلاتها في الداخل ومع محيطها مجهولة²⁵.

لطالما كانت هذه المؤسسات مركزية في بناء الدولة الوطنية والرابط الوطني والحفاظ عليهما، وحفظ السلم المدني، وكذلك في تنظيم العلاقات والتفاعلات بين المركز والأطراف. وبالتالي كان ذلك يحد من المجازفات غير الضرورية التي كان من شأنها أن تضعف هذه الأجهزة بحجة إصلاحها. لذا فإن إنجاح الانتقال الديمقراطي يقتضي تعزيز هذه المؤسسات وليس تفكيكها.

من جهة فإن الانتخابات في مصر طالما شكلت مسرحاً للمواجهات العنيفة من طرف جميع الفاعلين. بالتالي يتطلب تنظيم انتخابات حرة أن تكون الشرطة حيادية وقوية. كما أن بعض التنظيمات السياسية لا تستند دائماً إلى القانون. كما أنه من المستحيل الاعتقاد بأن بعض المراسيم بإمكانها تغيير معطيات مترسخة في الحياة السياسية والاجتماعية المصرية.

وقد تأكد ذلك مع التطورات التي تلت سقوط مبارك، لاسيما من خلال زعزعة الأمن وانتشار المجموعات السلفية التي تهاجم غير المسلمين أو

²⁵أو عندما لم تكن التعديلات الهيكلية لهذه المؤسسات غير معروفة لدى الجمهور. وبالتالي من الممكن اقتراح إصلاحات جارية منذ عقد من الزمن على سبيل المثال

حتى المسلمين التي لا تروق لها ممارساتهم. بالطبع فإن المعطيات قد تغيرت بعد أن انهارت قوات وزارة الداخلية إذ تم تدمير ثلاثة آلاف سيارة وشاحنة بعضها مصفح خلال المواجهات. كما أحرق السكان تسعة وتسعين قسماً للشرطة، واختفت بعض الأرشيفات. وقد أصبحت الشرطة موضع انتقادات كثيرة، الأمر الذي أخدم هيمنتها.

إن إصلاح الشرطة والأمن جزء من النقاش العام في مصر وثمة العديد من المقترحات. سنحاول هنا صياغة بعض فرضيات العمل والتعليقات

إن تحمل عسكري للسلطة القضائية العليا يسهل ويقوي إشراف السلطة المدنية على الجيش والأجهزة الأمنية، وإن كان ذلك يبدو بمثابة مفارقة. إذ يتعلق الأمر باتفاق بين النظام والجيش. يصعب تحديد العلاقات بينهما في بضعة سطور، لكننا سنضرب بعض الأمثلة بهذا الصدد. لقد كان الجيش يقبل بدور المرؤوس ويلتزم بعدم التدخل في قيادة الشؤون وتحديد السياسات، طالما كان هناك عسكري على رأس السلطة وطالما امتنع الأخير عن تجاوز بعض الحدود. على سبيل المثال، فإنه من المؤكد أن السادات لم يستشر الجيش قبل أن يعين خليفته. لكن المسألة تصبح أكثر تعقيداً إذا تعلق الأمر بمدني وليس بعسكري.

ثمة اعتباران متناقضان، فمن ناحية يتطلب إنجاز أي إصلاح أن يقوده فاعل متفق على مصداقيته وعلمه لدى أعضاء الجهاز المطلوب إصلاحه²⁶، وأعني بتعبير آخر أحد كبار

²⁶لقد لفت أحد الزملاء والأصدقاء انتباهي إلى أن إصلاح الأجهزة الأمنية في الدول الأوروبية (لاسيما في البرتغال وإسبانيا) قاده مدنيون، وأنه تكال بالنجاح. وأشدد هنا على فكرتي التي تقترح مما اقترحه هارون جموس في كتابه حول إصلاح المستشفيات في فرنسا. وفي هذا الإطار يمكنني أن أرسم الخطوط العريضة لرؤيتي. إن أي شخص ينتمي إلى مهنة ما سيحظى بين أبناء المهنة نفسها بشرعية أكبر من شخصية تأتي من الخارج. وينطبق ذلك بصفة خاصة على جهاز مغلق أكثر من الجيش نفسه، ويعاني من جرح كبير، فمن المعروف أن ضباط الشرطة مكروهين من الشعب المصري منذ زمن بعيد. كما أن جهازهم عمل لفترة طويلة في إطار من الفساد. وبالتالي سيكون لرجل من الداخل فرصة أكبر ليحظى بالسلطة الأخلاقية المطلوبة للقيام بإصلاحات الكفاءة العملية للتعرف على المشاكل وحلها. وأضيف هنا أنه

العاملين في الجهاز الأمني سابقاً. كذلك ينبغي تجنب إعطاء انطباع بأن الإصلاح يعني اتهام الضباط والكوادر بشكل مستمر. كذلك فإن أهمية هذا الرهان تجعل من الضروري إجراء نقاشات مجتمعية لتحديد أطر هذه الإصلاحات.

ولعل هذه المسألة مرتبطة بالمراقبة المالية لهذه المؤسسات من طرف مجلسي الشعب والشورى أو وزارة المالية. وبصرف النظر عما هو محبذ أو غير محبذ فلا شك في أنه كان من المستحيل في ظل النظام السابق فرض أية رقابة تشريعية أو من طرف وزارة المالية على هذه المؤسسات، لاسيما وأنها كانت تمول نفسها بنفسها نسبياً. وقد تم اقتراح عدد من الحلول. وربما من الممكن أن تعهد هذه المهمة إلى لجان مكونة من أعضاء سابقين في هذه الأجهزة حتى تتمكن من إعطاء إطار مؤسسي تدريجي لممارسات التقييم.

إن ترشيد الإنفاق والجهود يطرح عدة مشاكل معقدة. فهناك تناقض بين تقسيم المهام من جانب وبين مكافحة الاحتكار وتنويع مصادر المعلومات من جانب آخر. فتوزيع المهام يعني ألا يكلف عدة فاعلين بمهمة واحدة يقومون بالعمل نفسه ويحتفظون بالمعلومات لأنفسهم ولا يتعاونون. بينما مكافحة الاحتكار والضرورات الأمنية وتنويع مصادر المعلومات كلها تؤدي بنا إلى الاتجاه المعاكس.

في المقابل فإن سيادة القانون أمر جوهري لاسيما بالنسبة إلى علاقة الشرطة بالشعب وبالقوى السياسية. ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن معظم الضباط لم يعرفوا سوى بلد يحكمه قانون الطوارئ منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وينبغي أن ندرك أيضاً أن التحديات الأمنية الجديدة تطرح مشاكل قانونية كبيرة، حتى في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة.

إننا بحاجة إلى تحليل موضوعي يفصل بين مسؤولية الأفراد وبين الآثار السلبية لنظام فاسد. فإن سلوك وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة

يجعل من الصعب الانتباه إلى الحذر الذي اعتمده أمن الدولة لفترة طويلة، وإلى الجهود التي بذلت لتحسين ظروف الالتحاق بأكاديمية الشرطة، حيث كانت الأولوية في البداية للمواد القانونية، قبل أن يتم إدخال حقوق الإنسان وحمائتها في المناهج، وإن اقتصر ذلك على إطار ضيق، لاسيما وأن أقسام الدراسات العليا في كليات الحقوق كانت تستقبل الكثير من الضباط. كما أن وزير الداخلية السابق، حبيب العادلي، كان يولي اهتماماً كبيراً لقمع التجاوزات الكبرى وإن كانت هذه التجاوزات يعلن عنها على أنها "استثنائية" بمنتهى السهولة، مما كان يبعد عنف الدولة عن أي سند قانوني ويخلع عنه كل أشكال الشرعية.

لقد أدى استمرار حالة الطوارئ إلى وضع خطير. لذا فمن الضروري إعادة سيادة القانون على الفور وتحقيق التلاؤم بين شتى الممارسات وبين هذا المبدأ، وإن تطلب ذلك الموافقة في مرحلة أولى على سن نصوص تشريعية قامة. كذلك ينبغي التأكد من أن عدداً محدوداً من الأجهزة يمكنه القيام بعمليات توقيف دون إذن، أو على الأقل مكافحة الابتزاز الناتج عن عمليات التوقيف هذه بكل صرامة.

كذلك ينبغي معالجة قضية الخلفية الاجتماعية للعاملين بهذه الأجهزة. فقد كان الجيش والوظائف الحكومية والجامعة في ظل الملكية وفي عهد عبد الناصر وسيلة للارتقاء الاجتماعي مكنت الأفراد المنتمين إلى الطبقات المتواضعة من صعود السلم الاجتماعي، وشكلت في الوقت نفسه صمام أمان للنظام، بما أن آفاق المستقبل لم تكن مسدودة في وجه أبناء طبقات مختلفة. لكن الوضع تغير تماماً. وأصبح من المستحيل للمنتمين إلى الطبقات الفقيرة أو حتى صغار البورجوازيين أن يلتحقوا بالأكاديمية العسكرية أو أكاديمية الشرطة. لو كانت الأوضاع على نفس الحال في السابق، لكان من المستحيل لكل من عبد الناصر والسادات ومبارك أن يلتحق بهذه المؤسسات. وهناك عدة أسباب لهذا التطور أهمها انهيار نظام التربية والتعليم.

ومن المهم في هذه المرحلة أن ننظر في احتمال تطبيق سياسة تفضيلية وإن كان ذلك في إطار

على الرغم من بعض الصعوبات أرى من الأفضل بدء هذه الإصلاحات قبل تنظيم الانتخابات التشريعية. ولا يعني التشديد على ذلك إقصاء رجال القانون والمنظمات غير الحكومية أو رفض استشارتهم.

الخاتمة

يتطلب إعداد مقترحات لإصلاحات ملموسة في المؤسسات الأمنية الحصول على معلومات لا يملكها الباحث. كذلك فإن الأمر يستدعي حشد المعارف في اختصاصات متعددة، ولاسيما نظرية التنظيمات والسياسيات العامة وتقييم هذه السياسات ونظريات العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية وبصفة عامة في مجال العلوم السياسية والأنثروبولوجيا.

السؤال المطروح اليوم هو التالي: كيف يمكن فك قبضة هذه المؤسسات عن المجتمع المصري وعن وضع السياسة الخارجية؟ لا أعتقد انه يمكن إصلاح أي نظام أو أية مؤسسة بدعوتها إلى الانتحار، أو إلى إعطاء انطباع بذلك. إن فك قبضة هذه المؤسسات يعني تطوير مؤسسات أخرى قادرة على القيام بنفس الوظائف وترشيد أداء مجمل أجهزة الدولة وتأسيس نظام تعليمي ناجع، والعمل الدعوب على تغيير أنظمة التمثيل السائدة. بتعبير آخر فإن إصلاح هذه الأجهزة لن يغير علاقات القوة الموجودة والمجتمع ومؤسسات الدولة الأخرى. فمؤسسات الدولة الأخرى بحاجة هي الأخرى إلى الاهتمام بها، وهو ما سيتطلب نفسا طويلا والكثير من الوقت.

محدود ليتمكن بعض الشباب من الطبقات الفقيرة من الالتحاق بهذه المؤسسات. يمكن القيام بذلك بشكل تدريجي وحذر، والاستعداد للعدول عن هذه الاستراتيجية إذا لزم الأمر. وإن لم تغير هذه السياسة على المدى القصير بعض الممارسات والأحكام المسبقة، فإنها تبدو ضرورية على أية حال.

في السياق نفسه، ينبغي أن تؤخذ أهمية ضباط الصف في الجيش وأمناء الشرطة في الاعتبار بشكل كامل. ولكن من ناحية أخرى يجب إعادة النظر في تأهيل وتدريب هذه الشريحة، وتوعية رؤسائهم ولاسيما شباب الضباط بأهمية العمل الذي يقومون به وصعوبته. وهناك عدة صعوبات أمام تمكين هؤلاء من التدرج في سلم الرتب، وأعني مشكلة التأهيل التقني الذي أصبح ضرورياً اليوم. رغم ذلك ينبغي النظر في هذه المسألة.

من ناحية أخرى، ليس لدينا علم بنظام تحديد الأجور في أجهزة الأمن. ولكن إن كان يشبه النظام المعتمد في أجهزة الدولة، نقترح رفع مستوى الأجور والأساسية وتخفيض العلاوات والمكافآت وسد الفجوة بين الرواتب لنفس الرتبة. من شأن ذلك أن يسهل النقاشات الداخلية وأن يفك قبضة رأس الهرم على أسفله. فمن المعروف أن الضباط الحاصلين على بعض الأوسمة والنياشين يحظون بحرية تعبير لا يحظى بها زملاؤهم، ولا يمكن محاكمتهم سوى أمام محكمة واحدة. من الممكن أن تنظم النقاشات الداخلية بحيث تتحدث الرتب الصغيرة أولاً حتى لا تتأثر بمواقف الرتب العليا.²⁷ على أية حال يجب تحسين النقاشات الداخلية.

إن الجيش والمخابرات وأمن الدولة الذي تم حله شكلت بلا شك المؤسسات الأقل فساداً في مصر، ولا تزال. ولكن ينبغي تقادي أن نعهد إلى هذه المؤسسات وإلى المحاكم الاستثنائية التابعة لها بمهمة مكافحة الفساد. فهي مكافئة بالعديد من المهام ومكافحة الفساد تتطلب كفاءات خاصة.

²⁷ إن الحل المقترح ليس ذا فاعلية تامة فمن الممكن أن يكون صغار الضباط على علم بأراء رؤسائهم وأن يغيروا خطابهم بناءً على ذلك. لكن التغيير ضروري في هذا المجال.